المجتمع والثقافة في الدولة العثمانية

أولا–العلوم والفنون:

اهتم أمراء آل عثمان ببناء المعاهد العلمية، كما اهتموا بالعلماء والمعلمين، فكان في كل قرية مدرستها وفي كل مدينة معهدا علميا أو كلية تعلم القرآن واللغة العربية والتركية والهندسة والفلك والميتافيزيقا والمنطق، فعقب فتح **نيقوميديا** (**أزميت الحالية**) 1327 **أسس أورخان أول جامعة عثمانية**، وعهد بإدارتها إلى **داود القيصري** أحد العلماء الأتراك الذين تعلموا في مصر.

حرص سلاطين آل عثمان في معظمهم على تنشئة أبنائهم تنشئة علمية دينية، فعهدوا بهم إلى أهل الثقة من علماء زمانهم، لتعليمهم وتقويم اعوجاجهم بالطرق التي يرونها مناسبة، فلما استعصى أمر **محمد خان بن مراد الثاني** على معلميه وقد جعله أبوه أميرا على مغنيسيا منذ نعومة أظفاره، طلب السلطان **مراد الثاني** ليعلم محمدا من الشيخ **أحمد بن إسماعيل الكوراني** وكان شيخا شديد البأس مع تلاميذه، طلب منه أن يذهب إلى مغنيسيا ليعلم محمدا وإن تطلب الأمر ضربه، فدخل عليه الشيخ في مجلسه وقال أرسلني والدك لأعلمك وأضربك إن تطلب الأمر، فضحك محمد خان ساخرا،؛ فضربه الشيخ ضربا موجعا، فعلم أن الأمر جد لا هزل فالتزم وختم حفظ القرآن في زمن قياسي، كما كان للشيخ آق شمس الدين دور كبير في بلورة شخصية محمد خان، فكان لهذه التربية أثرها في حياة محمد خان (الفاتح).

اهتم كثير من سلاطين آل عثمان بالعلوم والفنون وفتحوا قصورهم أمام الشعراء والعلماء فحولوها إلى أكاديميات علمية، من ذلك السلطان مراد الثاني الذي أحب الشعر وقرب الشعراء ودعاهم لمجلسه مرتين أسبوعيا وأغدق عليهم العطايا وأوجد فرص عمل لبعضهم ليوفر له سبل العيش فيتفرغ لموهبته، لذا أنجب عصره كثير من الشعراء، فكانوا يرافقونه في حروبه.

ضمت هذه المدارس كافة التخصصات في العلوم العقلية التطبيقية والنقلية، يكمل بعضها بعضا حتى يتخرج فيها الطالب، وخصص للطلاب مكان للإقامة والمعيشة، وأوقف عليها الأوقاف لتوفير نفقات المدارس والطلاب والمعلمين، كما ألحق بهذه المدارس مكتبة زودها بكافة المصادر، وجعل عليها موظفا متمرسا يسجل الزوار والكتب المعارة والمعادة، وأخضعها للتفتيش. اهتم محمد الفاتح بترجمة كتب التراث والعلم من اللغات اليونانية والرومانية والعربية والفارسية إلى التركية، فكان بلاطه يقصده العلماء من مختلف أنحاء العالم، فكان يرافقه العالم الرومي **جورج أميروتزوس** وابنه، فكلفهما بترجمة بطليموس في الجغرافيا وتحديث الخريطة التي وضعها للعالم القديم، وكان **علي القوشجي** عالم الفلك والرياضيات الفارسي من أصدقاء **محمد الفاتح**، وكان يهديه نسخا من مؤلفاته، وقد أنشأ محمد الفاتح مكتبة في قصره كانت من أشهر مكتبات العالم قبل أن تحترق في عام 1465م، ضمت عجائب كتب العالم شرقه وغربه.

العمارة: اهتم أمراء آل عثمان بداية من أورخان ببناء المساجد والمدارس والقصور والقناطر، فكان في كل قرية مسجدها وفي كل مدينة عدد من المساجد، فبنى السلطان مراد الثاني **جامع أدرنة** ذو الثلاث شرف، وبنى بجانبه مدرسة وتكية يطعم فيها الفقراء والمساكين. وقد ازدهرت العمارة في عهد **محمد الثاني (الفاتح)** لا سيما بعد فتح القسطنطينية حيث عمرها بالمساجد والمدارس والقصور والحمامات العامة، ودور الشفاء التي زود كل منها بطبيب أو اثنين حسب حجمها، وصيدلي خبير بالعيون وآخر خبير بالجراحة، وما يلزمهم من خدم وطباخ عارف بأصناف الأطعمة الصحية، قدمت هذه المستشفيات الخدمات الصحية بالمجان لجميع رعايا الدولة دون تمييز بين جنس ودين. وازدادت الآستانة بسور عظيم مزود بعدد كبير من القلاع، وكانت سمة هذه الفترة الأسوار التي تحمي المدن الكبرى لا سيما العواصم من العدوان. ومن أهم القلاع التي بنيت في الدولة العثمانية قلعة **روملي حصار** التي بناها محمد الثاني (الفاتح) في مواجهة القسطنطينية، لتساعد في عمليات الحصار، وبلغ ارتفاعها اثنين وثمانين مترا مقابل القلعة التي بناها السلطان **بايزيد** في الجانب الآسيوي، لتشرفان على أضيق منطقة في البوسفور، ولتتحكمان معا في عبور السفن من هذا المضيق لمنع الإمدادات البحرية عن القسطنطينية. وازدانت القسطنطينية بعدد كبير من الاجد والكنائس الجميلة ومن أشهر مساجدها **مسجد محمد الفاتح** الذي كان كنيسة **آيا صوفيا** في العهد البائد وأمر الفاتح بتحويلها إلى مسجد لفتح المدينة عنوة. ومن أشهر مساجد الآستانة أيضا مسجد **السلطان أيوب** كما يسمونه، وهو تخليد لذكرى الصحابي الجليل **أبو أيوب الأنصاري** رضي الله عنه، الذي توفي تحت أسوار المدينة في عمليات الحصار، وكان قد أمر ببنائه السلطان محمد الفاتح حين فتح استانبول ووقف على قبر أبي أيوب رضي الله عنه. وكان قد أوصى بأن يدفن عند أسوار القسطنطينية حين كان يحاصرها مع الصحابة والتابعين زمن **معاوية بن أبي سفيان** رضي الله عنه، وهذا المسجد هو أول مسجد في استانبول، ثم أعيد بناء المسجد زمن السلطان **سليم الثالث**.

ثانيا– التنظيمات الاجتماعية:

تنقسم الدولة العثمانية إلى طبقتين هما الحكام والرعية، وتشمل الطبقة الأولى الإداريين والقوات المسلحة ورجال الدين، ولا دخل لها بالإنتاج ولا تدفع الضرائب، على حين أن المجموعة الثانية (الرعية) هي التي تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب. وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد من طبقته، على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي وللانسجام. وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشارا في الدولة العثمانية، هي الأراضي الأميرية (أراضي الدولة)، وكان يوزع قسم منها على شكل إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين، وقد اختلفت الإقطاعات حسب ما تدره من عوائد، وقسمت بالتالي إلى ثلاثة أنواع:

– إقطاع صغير يسمى **تيمار** ولا يتجاوز دخله عشرين ألف أقجة (أصغر وحدة نقدية عثمانية) ويطلق على صاحبه **تيمارجي**.

– **إقطاع زعامت**، ويتجاوز دخله عشرين ألف أقجة، ويطلق على صاحبه **زعيم**.

- **إقطاع خاص** وهو أكبر الإقطاعات مساحة، ويتجاوز دخله مائة ألف، وأعطي إلى أفراد الأسرة الحاكمة. وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة، كما أن السلطان كان مالكا للأرض في أنحاء الدولة.

وقد طبقت الدولة **النظام الإقطاعي العسكري** لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على الفرسان دون تكاليف تذكر من جهة أخرى، لأن صاحب الإقطاع كان يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق على النظام على الفرسان دون المشاة، ومن جهة ثالثة فإن النظام الإقطاعي كان يخفف العبء على الخزينة، فلا تدفع الدولة في زمن السلم مرتبات للسباهية (الفرسان).

وفي المناطق التي لم تخضع لنظام أُطاع العسكري، طبقت الدولة **نظام الالتزام**، وقد طبق بشكل واسع في عهد السلطان **مراد الثالث (1574–1595)**. والالتزام في المصطلح الإداري والمالي العثماني؛ هو التعهد من قبل فرد أو عدة أفراد من ذي العصبية بسداد المال الميري السنوي المقرر على القرية أو عدة قرى، بواقع سعر معين للفدان الواحد، يتحدد حسب جودة الأرض. وبذلك لم تكن الدولة تتعامل مع الفلاحين مباشرة، وإنما تطرح حصص الالتزام بطريق المزايدة وكانت مدة الالتزام سنة واحدة. ومهما يكن فإن نظام الالتزام كان في صالح الدولة والفلاحين والملتزمين على السواء، فالدولة تلقي عن كاهلها أعباء جمع الأموال الأميرية من الفلاحين والملتزمين الذين يتولون هذه العملية كان صالحهم أن يقوم بينهم وبين الفلاحين نوع من التعاون. ولكن الذي حدث من الناحية العملية كان عكس ذلك تماما، فقد استغل الملتزمون الفلاحين وأخذوا ينهبونهم وينتزعون منهم كل ما يملكون، ويسيئون بذلك إلى الفلاحين واقتصاد الريف. وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات وتمردات. ومما يجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية دولة دينية لأن الأحكام تستند إلى الشريعة الإسلامية من ناحية، ومكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى، ولأن رعايا الدولة كانوا يخضعون لنظام الملل العثماني من جهة ثالثة.

وتركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع. وانتشرت هذه الطرق انتشارا واسعا في آسيا الصغرى، ثم انتقلت إلى معظم أقليم الدولة، وكانت أهم هذه الطرق الصوفية: النقشبندية، والمولوية، والبكتاشية، والرفاعية، والأحمدية وغيرها.

ثالثا– أهل الذمة في الدولة العثمانية:

اتبع العثمانيون سياسة المصالحة مع أهل الذمة لا سيما المسيحيين، ولم ينحازوا إلى شريحة اجتماعية بعينها، فضمن نظام الملل العثماني حياة شبه مستقلة لكل ملة على حدة، فلكل ملة مذهبها ورجال دينها ولغتها ودور عبادتها وأديرتها ومدارسها ومحاكمها المختصة بالأحوال الشخصية، ولا يتدخل أحد في أمورهم المالية، ولرؤساء الملل اتصال مباشر بدار السلطنة، ويعيش رؤساء كل ملة من البطاركة والحاخامين في قصور فخمة لا فرق بينها وبين قصور الأمراء من آل عثمان، كان طبيعيا أن نجد لهذه الملل نظامين من الضرائب، ضرائب تجمعها الدولة وأخرى يجمعها رؤساء هذه الملل، وأهم هذه الطوائف طائفة اليونانيين وتسمى ملة الروم، يليها الأرمن والصرب والبلغار. وقد تركزت تجارة الدولة العثمانية في يد طائفة اليونان والأرمن واليهود نظرا لانصراف المسلمين إلى عمليات الفتح والتوسع.

اعترف العثمانيون بالكنيسة الأرثودكسية كنيسة رسمية، وأخضعوا الكنيسة الكاثوليكية، فحافظوا على الشخصية المستقلة للكنيسة الشرقية، وهو أمر مهم يفسر أسباب سرعة التوسع العثماني في البلقان. وألحق العثمانيون بالخدمات العسكرية أعداد من أبناء الطبقة العسكرية في البلدان المفتوحة مع احتفاظ هؤلاء العسكريين بديانتهم الأصلية (المسيحية في البلقان)، وتمتع هؤلاء العسكريون بإقطاعيات عسكرية مثل أقرانهم من المسلمين، وتمتع الفلاك من بدو صربيا المسيحيين بإعفاء من بعض الضرائب مقابل العمل في حراسة الحدود، وقد خدم هؤلاء في الجيش العثماني دون حاجة إلى اعتناق الدين الإسلامي، فظلت هذه العائلات مسيحيين لثلاثة أو أربعة أجيال، لذا يمكن القول أن أسلمة إقليم مفتوح في البلقان لم يتم بشكل فجائي أو نتيجة تحول راديكالي، لكن عبر تطور تدريجي.

تمتعت الأقليات الدينية في الدولة العثمانية، وبخاصة المسيحيون منهم بحماية وحرية أفضل من الأقليات الدينية في أوربا، وكان المسيحيون يشكلون معظم الجانب الأوربي وجانب كبير من سكان الأناضول، وقد سمح لهم بتولي المناصب الكبرى في الدولة، كما سمح لكل ملة بحرية ممارسة العبادة واستخدام لغاتهم وتطبيق أحكام شريعتهم في القضايا والأحوال الشخصية، وضمنت الدولة حماية أملاكهم وأرواحهم مقابل دفع الجزية. ووضعت الدولة عليهم بعض القيود مثل عدم استخدام الأجراس في الكنائس كما حرم عليهم استخدام السلاح وركوب الخيل، وارتدت هذه الأقليات ملابس تميزهم عن غيرهم. ونتيجة لتسامح العثمانيين مع أصحاب الملل وجد اليهود المضطهدين في إسبانيا والبرتغال في الدول العثمانية ملاذا آمنا، فهاجروا إليها.

وقد خضع أهل الذمة لنظام الملل الذي صنفهم على أساس الدين أو المذهب، وكان يطلق على كل مذهب ديني ملة. أعطى السلطان لرئيس كل ملة سلطة دينية مطلقة في الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وتبني، كما سمح لكل ملة باستخدام لغتها، وكفل لها حرية ممارسة شعائرهم التعبدية، وجمع ما يخصها من ضرائب؛ ودفع ما يخصها لخزينة السلطان، وقد فضلت البلقان هذه الاستقلالية الدينية على النظام الذي مارسته أسرة الهابسبورغ الكاثوليكية مع الأرثودكس، وقد رتبت الملل في الدولة العثمانية حسب حجمها كالتالي؛ الأرثودكس ثم الكاثوليك ثم الأرمن وأخيرا اليهود، ولعب أهل الملل دورا مهما في الدولة في الاستئثار ببعض الحرف والمهن كتجارة الذهب ومهنة الصرافة والترجمة. أما الأجانب من رعايا الدول الأوربية المقيمين في الدولة العثمانية فقد نظمت شؤونهم الامتيازات التي أبرمتها الدولة مع الدول الأجنبية التي يتبعها هؤلاء الرعايا، وكان أول هذه المعاهدات عقد في عهد بايزيد الأول ومحمد الأول مع البندقية وجنوة، وأهمها وأكبرها معاهدة الامتيازات الكبرى التي عقدها سليمان القانوني مع فرانسوا الأول ملك فرنسا سنة 1535.